* فتعريف الأصوليين الذي ذكره السيوطي يختلف عن التعريف السابق.

* وقد ألمع إلى طرف من الخلاف النظري في مدى إمكانية حدوث مثل هذه الظاهرة، وهي من الخلافات المشتهرة بين اللغويين القدامى[1].

* وذكر رأيين للعلماء ضمن محاولاتهم اكتشاف أسباب وجود الظاهرة التي أجمعوا أنها على خلاف الأصل، باعتبار وظيفة اللغة الإنسانية التي هي التواصل بالإبانة عن المقاصد والأفكار، ولا يكون هذا بالإبهام.

وهذان الرأيان هما: تعدد الواضع، أو قصد الإبهام، لأسباب مختلفة ضرب لها مثلاً دفع المفسدة المترتبة على التصريح.

ويستلفت النظر في عبارة السيوطي أن بعض أجزائها شديد المشابهة لعبارات وردت في تعريفات كريستال وتوضيحاته لمتعدد الدلالة، فقد أشار إلى حالة تعمد الإبهام كما أشار إلى كثرة الـ Polysemy بالنسبة لألفاظ اللغة.

وهي تشابهات تؤكد وجهة النظر القائمة وراء علم اللغة العام بما يضمه من قواعد ومبادئ مشتركة بين اللغات الإنسانية جميعًا، وتذكر بما يقال عن وحدة المعرفة الإنسانية وتكاملها.

فحدهم للمشترك على ما يبدو من نص السيوطي كان يتسم بالعموم دون التفاصيل. ورغم رفض بعض العلماء اعتبار المنقول نوعًا من المشترك، فإنَّ هذا لا ينفي أن النقل يساهم في تكوين الظاهرة، ولا يمكننا بحال أن نجزم بأن «أصل الوضع» كان للمعنى (أ) دون (ب) إلا في حالات النقل من الحسّي للمعنوي وما إلى ذلك مما يقع داخل اشتقاقات الجذر الواحد.

كما أنه لا يمكننا الجزم بأن «الواضعين» وضعا اللفظ للمعنيين في وقت واحد دون «سبق لأحدهما على الآخر» على ما ذهب إليه الفارابي[2] لكننا نستطيع الجزم، من خلال المادة الغنية التي تقدمها لنا المعاجم والاستعمالات العربية، بأن لفظًا ما يدل على عدة معان أولا يدل، كما نستطيع أن نجد علاقات بين هذه المعاني أولا نجد، فالمنقول مثلاً، غالبًا ما يسهل اكتشاف العلاقة بين معنييه أو معانيه، ومع ذلك فإنه يصعب أحيانًا اكتشاف سبب التعدد، أو الوجه الذي منه حملت اللفظة في الاستعمال العربي بتلك

(١) للاستزادة في التفاصيل انظر: أحمد مختار عمر، ص١٥٦.

(٢) مقدمة المحقق لكتاب الأجناس من كلام العرب، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ص٩.